

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٥١

الأربعاء، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السير مارك لاييل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	الأرجنتين	السيدة برسيغال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1451868 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/629، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه كل من الأردن وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وجمهورية كوريا ورواندا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجْرِي تصويتٌ برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. أُعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن إلى السيد متري.

السيد متري (تكلم بالإنكليزية): شهدت الأيام الأخيرة مواجهات مسلحة لم يسبق لها مثيل في خطورتها، وتندر بالخطر بالتأكيد، وهي سبب الخلافات العميقة بين الفصائل السياسية الليبية ونتيجتها في نفس الوقت. وقرر مجلس النواب أن الجماعتين اللتين تتقاتلان تحت اسم فجر ليبيا وأنصار الشريعة إرهابيتان وخارجتان على القانون. ورد تحالف فجر ليبيا باتهام الحكومة الانتقالية ومجلس النواب المنتخب حديثاً بانتهاك الإعلان الدستوري وبأنهما فقدتا شرعيتهما، واعتبر دعوتهما إلى التدخل الأجنبي خيانة. ودعا المؤتمر الوطني العام السابق إلى الانعقاد. وقام المؤتمر الوطني العام، الذي انتهت ولايته بانتخاب مجلس نواب جديد، بتعيين عمر الحاسي رئيساً للوزراء وطلب منه تشكيل حكومة "إنقاذ وطني".

ومنذ إحاطتي الأخيرة إلى المجلس في ١٧ تموز/يوليه (انظر S/PV.7218)، استمرت المعارك المسلحة، التي ألهبتها الضربات الجوية، بدون انقطاع تقريباً في طرابلس وبنغازي ومناطق أخرى من البلد. وفي طرابلس، نزح السكان نزوحاً لم يسبق له مثيل في محاولة للهروب من القتال. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن أعداد المشردين تجاوزت ١٠٠ ٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ١٥٠ ٠٠٠ آخرين، من بينهم الكثير من العمال المهاجرين، فروا من البلد يلتمسون اللجوء في الخارج.

ثمة تدهور عام في الأحوال المعيشية. وهناك نقص في إمدادات الغذاء والوقود والمياه والكهرباء. وتسبب رحيل العاملين الأجانب في المجال الطبي ونقص الإمدادات الطبية في تفاقم محنة المدنيين. كما ساهم ارتفاع معدل الجريمة في زيادة تفاقم الحالة. ومن المرجح أيضاً أن يؤدي القتال إلى

تتأثر مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة، مما يشكل تهديدا إضافيا للمدنيين.

إن استخدام جميع الاطراف للأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان، قد نشر الرعب، وأسهم في وقوع عدد متزايد من الأرواح البريئة التي أزهقت، بمن في ذلك أطفال. وبالإضافة إلى ذلك، حصلت العديد من حالات الاختطاف وحرقت المنازل والنهب وعمليات انتقام أخرى. كما أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية العامة في الشطرين الجنوبي والغربي لطرابلس، بما في ذلك المطار، ومستودع النفط الرئيسي والطرق والجسور، ليست أقل مأساوية.

وفي الشرق، يستمر القتال بين ائتلافي القوات التي تتألف من وحدات درع ليبيا والألوية المسلحة وجماعة أنصار الشريعة المتطرفة، من جهة، والقوات المتحالفة مع الفريق أول خليفة حفتر وقوات الجيش الخاصة، من جهة أخرى. وقد أدت أعمال العنف إلى وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين.

أشرت عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية لي أمام المجلس، إلى إجلاء الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نتيجة تصاعد حدة الصراع والقتال داخل وحول منطقة جتور، حيث يقع مقر بعثتنا. ونواصل التأكيد بأن هذا إجراء مؤقت، وسيتم نشر الموظفين بمجرد سماح الظروف الأمنية بذلك.

وعلى الرغم من ذلك الإجراء، ظلت البعثة تتعامل بشكل وثيق مع التطورات في ليبيا. وفي ٧ آب/أغسطس، سافر فريق صغير بقيادة نائي إلى طرابلس لاستكشاف خيارات وقف إطلاق النار بشكل غير مشروط. وقد سهلت السفارة الإيطالية هذه الزيارة إلى ليبيا، وأود أن أشكر إيطاليا علىكرمها. وقد التقى الوفد خلال ١٢ يوما، مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية. وبينما تعامل الجميع بشكل بناء

وبينما تعتزم البعثة البناء على تلك المحادثات، نعتقد أن ثمة حاجة إلى توجيه رسالة واضحة إلى الأطراف المتحاربة لتذكيرها بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي. وأعتقد أن القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) قد قام بذلك بالضبط، مع تأكيده أيضا ضرورة المشاركة البناءة من جانبها في الحوار السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة.

وقد حضرنا في ٤ آب/أغسطس، الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب المنتخب حديثا في طبرق. وللأسف، فشلت العديد من الجهود، بما في ذلك جهودنا، للتوصل إلى اتفاق حول المسائل الإجرائية وذات الصلة، لضمان المشاركة الكاملة لجميع الأعضاء المنتخبين. وقرر عدد من النواب مقاطعة الجلسات. ومع التأكيد على أهمية الحفاظ على عملية الانتقال الهشة التي تمر بها ليبيا، ويشكل فيها مجلس النواب السلطة التشريعية الوحيدة المنتخبة بشكل شرعي، فقد أكدنا أيضا أنه ينبغي بذل كل الجهود، لتمكين البرلمانين الذين يقاطعون مجلس النواب من الانضمام إلى زملائهم.

إن التطورات الحاصلة في ميدان المعركة في ليبيا على مدى الأسابيع القليلة الماضية، مصدر قلق بالغ. ونحن ندين بشدة القصف العشوائي على وجه الخصوص. ويتعين مساءلة المسؤولين عن الخسائر في أرواح المدنيين وتدمير الممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة، وكذلك المسؤولين عن أي إساءة معاملة وتعذيب للسجناء. ومما يثير القلق بوجه خاص، التقارير الواردة من درنة التي تفيد بأن جماعة متطرفة قد قامت بمحاكمات صورية وعمليات إعدام خارج النظام القضائي.

وفي هذا الصدد، أرحب بإعلان المدعي العام الليبي، في ١٧ آب/أغسطس، عن اعترامه التحقيق في الجرائم التي ارتكبت خلال القتال الأخير الذي دار في طرابلس. وأحث

واسع في ليبيا لتعزيز وجود الأمم المتحدة، ولكن لا يزال الوضع بشأن الأساليب ونوع الدعم المنتظر بشكل واقعي غائبا. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة للتصدي بجدية للمفاهيم الخاطئة الليبية، كشرط لانخراط أكبر من جانب الأمم المتحدة في ليبيا.

مرة أخرى، طُلب منا القيام بدور أكبر في مجال بناء المؤسسات.

وتقتضي الاستجابة المناسبة، بضرورة الحال، زيادة تعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. غير أن ذلك وحده لن يوفر ضمانا كافيا لإنجاز ما نصبو إليه. وتدل الخبرة السابقة على أن من المرجح أن تواجه البعثة صعوبات في تحقيق تلك الأهداف ما لم تتوفر الإرادة السياسية الجماعية الليبية، وما لم تكن هناك أولويات وطنية محددة بشكل واضح. ولا تقتصر الملكية الوطنية للعملية على مجرد كفالة الاتساق بين الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة مع الاستراتيجيات الليبية فحسب، بل تقتضي أيضا قبول ليبيا المستمر والدائم بالمشورة وتلقي المساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، فإن الملكية الوطنية الليبية للعملية تشمل أيضا بذل جهد مستمر لضمان فعالية تنسيق الدعم الدولي. وبموجب ولاية البعثة، فقد طلب إليها المجلس أن تضطلع بدور قيادي في ذلك الصدد، غير أن النجاح الذي حققته لا يزال محدودا. ومن المهم أن تكون ليبيا قادرة على الاضطلاع بدور متسق يساعد على تمكين الجهود المتضافرة. ولا يقل أهمية عن ذلك استعداد جميع أصدقاء ليبيا لجعل أنشطتهم منسقة على نحو أفضل.

وكما هو الحال في أماكن أخرى في المنطقة، فقد أتاحت التحولات الجذرية التي حدثت فرصا وآفاقا جديدة للأمل. وتبين التجربة الليبية أن العمليات الانتقالية عادة ما تكون محفوفة بمخاطر كبيرة، يعزى بعضها إلى ما يفهم على أنه تضارب في المصالح والمخاوف المتبادلة - وهي الإرث الذي

مكتبه على الشروع في إجراء تحقيقات محايدة، حتى في ظل عدم وجود شكاوى رسمية. وأرحب أيضا بالتصريحات الأخيرة للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي تذكر جميع أطراف النزاع، بإمكانية تعرض مرتكبي الجرائم ضد المدنيين، فضلا عن أولئك الذين يأمرهم بارتكابها أو لا يوقفونها، للملاحقة القضائية، وكذلك أولئك الذين يحرصون على ارتكاب أعمال عنف.

لقد أصبح تهديد انتشار الجماعات الإرهابية أمرا واقعا. ويعد وجودها وأنشطتها في عدد من المدن الليبية أمرا معروفا للجميع. وفي الوقت الحاضر، وفرت الحالة الأمنية المتسمة بالفوضى، والقدرة المحدودة جدا للحكومة على مواجهة هذا التهديد، أرضا خصبة لتزايد الأخطار في ليبيا وخارجها.

وصفت خلال إحاطتي الإعلامية السابقة لقاء الحوار السياسي الذي كنت أعترزم عقده يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه، لكن جرى إجهاض انعقاده، بالفرصة الضائعة. إن كل مبادرة حوار فاشلة هي فرصة ضائعة في ليبيا. وعلينا أن نذكر القادة السياسيين الليبيين وقادة الأولوية بأن الحوار يظل البديل الوحيد للمواجهة المسلحة التي طال أمدها. ولا يوجد حل عسكري ممكن، وسيزيد استخدام القوة من تعميق المأزق الحالي. وعلى الرغم من أن احتمال إبرام اتفاق سياسي يبدو بعيد المنال، ينبغي للأمم المتحدة عدم ادخار أي جهد لجلب مختلف الأطراف الفاعلة إلى طاولة الحوار. ولا ينبغي للتخويف والتشهير أن يصرفنا عن الالتزام بأن نكون وسيطا نزيها.

وباستثناء أقلية متوجسة من دور الأمم المتحدة في ليبيا أو معادية له، ثمة قبول واسع النطاق لوجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك توقعات كبيرة معلقة عليها. ويتمثل المطلب الرئيسي والمتكرر في رؤية الأمم المتحدة تسهم بشكل أكثر فعالية في حماية السكان المدنيين. وقد يكون هناك تأييد

العصية، والمخاطر التي تهدد سلامتهم وأمنهم الشخصيين في القيام بعملهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد متری على إحاطته الإعلامية. وأود أعرب، بالنيابة عن زملائي في مجلس الأمن، عن تقديرنا للجهود التي بذلها على مدى العامين الماضيين في الملف الليبي.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتحدث في هذه الجلسة، وأهنتكم على توليكم لرئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأشكركم ووفد المملكة المتحدة على إعدادكم لمشروع القرار، وقیادتكم للمشاورات بشأنه. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أنني لا أعرف ما مغزى عدم إشراك الوفد الليبي في جزء من هذه الجلسة، وعدم تمكنه من الجلوس في المقعد المخصص له عند اتخاذ ذلك القرار. هل هذا إجراء جديد اتخذته المجلس وأقره بالإجماع، أم هو تصرف من رئيسه، أم تصرف من الأمانة؟ الحقيقة لم أعرف ما الحكمة من هذا الإجراء وما هي الرسالة - إن وجدت رسالة - يريد المجلس أو الرئاسة إيصالها إلى الوفد الليبي.

في البداية، أريد أن أقدم الشكر إلى السيد طارق متری، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. وبما أنه يستعد لمغادرتنا قريبا، اسمحوا لي أن أشيد بحنكة السيد متری وصبره ومثابرته وإصراره على تقديم ما يستطيعه وفريقه من أجل مساعدة ليبيا في الخروج من الوضع الصعب الذي تمر به. وأنا أؤكد اليوم من جديد أن السيد متری قد استطاع خلال فترة السنتين اللتين قضاهما على رأس البعثة، من إقامة صداقات عديدة، وحظي باحترام كل من يعرف طبيعة ولاية البعثة والأوضاع السياسية والأمنية المعقدة في ليبيا. وأنا متأكد من أن أغلب المواطنين الليبيين يكونون له كل الاحترام والتقدير،

خلّفته أكثر من أربعة عقود من الحكم الاستبدادي - علاوة على إحياء العداءات وتجدد مشاعر الكراهية في سياق الصراع من أجل السلطة. وتشمل تلك المخاطر أيضا إمكانية تأثر مستقبل ليبيا سلبا بالاستقطاب الإقليمي وخوض الخصومات بالوكالة. ومن المرجح أن يزداد خطر خروج التغييرات التي أطلقتها الثورة عن مسارها. ولا يمكن عكس اتجاه الانزلاق إلى المزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين، ما لم تلتزم مختلف الجهات الفاعلة في ليبيا بعملية سياسية ديمقراطية، قولاً وفعلاً. ولا يمكن اختزال تلك العملية في مجرد صناديق الاقتراع وظهور أغليات وأقليات عددية فحسب. وإحراز التقدم في هذه العملية مشروط بالتمسك بمبادئ التعددية وشمول الجميع، والفصل بين السلطات، والالتزام بالقيم الديمقراطية والمعايير المتفق عليها.

فما زال العديد من الليبيين يتشككون في مصير العملية السياسية في بلدهم، ويشعرون بخيبة الأمل من نخبهم السياسية. ويشكل انخفاض المشاركة في الانتخابات الأخيرة مؤشرا على تآكل هذه المصادقية. وتزيد مشاعر خيبة الأمل هذه، التي تعمقت جراء المعاناة والخاوف التي أثارها المواجهات المسلحة، من خطر حدوث انتكاسة كبيرة في ليبيا. وما يزال عدد كبير من الليبيين - الذين يشعرون بخيبة الأمل أو يساورهم القلق - يواصلون الاتصال بنا والكتابة إلينا. غير أن هناك آخرين كثيرين ما زالوا يرفضون تثبيت همهم. ولا يمكننا التراجع عن دعم هؤلاء جميعا - أولو العزم منهم والمحبطون على حد سواء - في هذه الفترة العصيبة من تاريخ بلدهم.

وفي الختام، أود أن أشكر المجلس على دعمه خلال فترة السنتين من رئاستي التي ستنتهي في المستقبل القريب. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لجميع موظفي البعثة، وموظفي الأمم المتحدة في ليبيا - الوطنيين والدوليين منهم - لإبدائهم روحا لا تعرف الكلل، على الرغم من مواجهتهم المشاكل

المسلحة في ليبيا، بما في ذلك ما بقي من وحدات الجيش، تعمل في أغلب الأحيان خارج القانون، ولا تخضع لوزارة الدفاع ولا للحكومة. ولكن ما أقوله أن الدمار الذي لحق بمؤسسات الدولة، والاستهداف المقصود لمرافق مطار طرابلس والطائرات الرابضة فيه وخزانات الوقود ومقار الحكومة والوزارات ومؤسسات الدولة، كلها تمثل جرائم خطيرة يتحمل مسؤوليتها كل من قام بها أو أمر بها أو حرض عليها، تماماً كما يتحمل مسؤولية من قُتل من المدنيين الأبرياء، ومن الشباب الذين رُج بهم في الحرب، ومسؤولية تهجير السكان من بيوتهم، ومسؤولية سرقة محتويات البيوت وحرقتها، وحرق المكتبات العامة، وهي جرائم خطيرة تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التي باشرت في التحقيق فيها.

كل الاشتباكات المسلحة، أينما وجدت، تخلق عداوات جديدة، وتخلق رغبات جديدة في الانتقام، وتخلق حالة نفسية جديدة تطرد الحكمة، وتعادي التسامح، وللأسف لم نعد نجد في ليبيا من القيادات السياسية والدينية ووسائل الإعلام إلا من يحرض على الاقتتال وعدم احترام القانون ومؤسسات الدولة. لم يعد هناك من يدعو إلى التسامح، والمحبة والأخوة ونبد العنف. لقد ضاعت قيم الحق والعدل والصدق، وسيطر الحقد والحسد وحب الذات. وللأسف لم يعد لمبادئ الدين الإسلامي مكان في قلوب المجموعات المتقاتلة. والأصوات القوية التي نسمعها في وسائل الإعلام فقط هي تلك التي تحرض على العنف وتنتشر الإشاعات وتزور الأخبار، وكثير من تلك الأصوات لأشخاص يحملون جنسيات أجنبية، ويقيمون وعائلاتهم خارج البلاد، ولا يهتمهم من مات وما يدمر بقدر ما يحقق لهم من الفائدة الشخصية.

هناك حاجة ملحة لمساعدة الليبيين في نزع سلاح المجموعات المسلحة وخاصة الأسلحة الثقيلة، فهو الضمانة الوحيدة لوقف نزيف الدم، وحفظ حياة الشباب الذين

ولا شك أن أغلب من تعامل معهم يعتبرونه أخوا وصديقا. وبما أنه يغادر المنصب باختياره، فليس أماناً إلا أن نتمنى له كل التوفيق في ما سيقوم به في المستقبل، ونتطلع إلى ما سيكتبه في مذكراته بعيداً عن قيود المنصب. وبهذه المناسبة، أرحب بتعيين السيد برناندينو ليون خلفاً للسيد ميري، وهو ليس غريباً عن ليبيا ولا عن المهمة الموكلة إليه، بحكم تجربته بصفته مبعوثاً للاتحاد الأوروبي في ليبيا. وأنا أهنته بثقة السيد الأمين العام فيه، وأتمنى له كل التوفيق، وأؤكد له أن الحكومة الليبية لن تتوانى في مساعدته على إنجاز مهمته.

لا أعتقد أنني أضيف جديداً، عندما أقول أن الوضع في ليبيا معقد. ولكن من المؤكد أن الوضع منذ ١٣ تموز/يوليه أصبح أكثر تعقيداً وينذر بحرب أهلية واسعة النطاق إذا لم تتم معالجته بالعقل والحكمة من جميع الأطراف.

لقد استبعدت أنا شخصياً الحرب الأهلية باستمرار؛ ولكن الوضع تغير. كانت الحوادث الأمنية محدودة وفردية ومنعزلة. أما الاشتباكات الأخيرة في مدينة طرابلس وما حولها فقد كانت الأولى من نوعها بين مجموعتين مسلحتين، وبالأسلحة الثقيلة، وكل منهما كان له حلفاؤه في المناطق الأخرى. وللأسف، كانتا المجموعتين الأكثر مساهمة في ثورة ١٧ فبراير، وكانتا تقاوتان جنبا إلى جنب ضد الدكتاتورية والطغيان، وهما المجموعتان الأكثر تسليحاً بعد الثورة. ومع ذلك الكثير من الليبيين يرى أن تقاسمهما السيطرة على مدينة طرابلس مع حلفائهما، وتخويفهما للمسؤولين وتدخلهما في عمل الحكومة والمؤتمر الوطني السابق هو ما أوصل البلد إلى الفوضى الحالية.

ومع ذلك، من الإنصاف القول الآن إن إحدى المجموعتين تؤيد حالياً مجلس النواب والحكومة، بينما المجموعة الثانية تناصبهما العداوة وتشكك في شرعيتها. ولست هنا لأحكم من المخطئ ومن الذي على صواب، فكل المجموعات

أولاً، الوقف الفوري للعمليات المسلحة كافة من أجل دعم العملية السياسية، وتعزيز الحوار مع الأطراف السياسية التي تنبذ العنف، وصولاً إلى تحقيق الوفاق الوطني والمصالحة ووضع دستور جديد للبلاد، والتأكيد على الدور الأساسي والمحوري لآلية دول حوار ليبيا وخصوصيتها فيما يتعلق بتطورات الوضع في ليبيا، وضرورة إشراكها في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إيجاد تسوية توافقية للأزمة الليبية؛

ثانياً، تنازل جميع الميليشيات والعناصر المسلحة، وفق نهج متدرج المراحل ومتزامن من حيث التوقيت، عن السلاح والخيار العسكري في إطار اتفاق سياسي بين جميع الفرقاء الذين يبنذون العنف ووفق آلية مستقلة تعمل برعاية إقليمية من دول الحوار ومساندة دولية.

ثالثاً، التأكيد على التزام الأطراف الخارجية بالامتناع عن توريد وتزويد الأطراف غير الشرعية بالسلاح بجميع أنواعه، وتعزيز المراقبة على كافة المنافذ البحرية والجوية والبرية الليبية لتحقيق هذا الهدف. ولا يُسمح باستيراد أي نوع من الأسلحة إلا بناء على طلب من الدولة الليبية وبعد موافقة لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

رابعاً، مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وتخفيف منابع تمويله ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

خامساً، دعم دور المؤسسات الشرعية للدولة، وعلى رأسها مجلس النواب، وإعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش والشرطة، من خلال برامج محددة لبناء السلام بما يساهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود تحقيق التنمية.

سادساً، ...

يستخدمهم السياسيون، والباحثون عن السلطة وقوداً لحرب قدرة تتعارض مع كل المبادئ الدينية والأخلاقية؛ وهو الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها داخل المدن، وتهجير سكانها كما حدث في الأسابيع الماضية. وأعتقد أنه لا يوجد خيار آخر أمام أعضاء المجموعات المسلحة، إذا أرادوا أن يعيشوا حياة طبيعية ويستمتعوا بمستقبلهم، إلا الانصياع لقرار مجلس النواب بحل التشكيلات المسلحة والتخلص من أسلحتهم. وفي هذا الصدد هناك خياران: إما أن تقتنع المجموعات المسلحة بأهمية إعادة تنظيم الجيش، وإصلاحه، وتسليم الأسلحة إليه، أو أن توافق على قدوم قوة عربية أو إسلامية محدودة العدد لاستلام الأسلحة وتخزينها وتأمينها وتدميرها عند الضرورة. وأنا أعتقد أن قيام مجلس النواب بتعيين رئيس أركان جديد من الثوار، وأكرر من الثوار، من شأنه أن يساعد في إعادة تكوين الجيش بعقيدة جديدة، وأمل أن تتعاون معه كل المجموعات المسلحة لتنظيم الجيش وادماج من يرغب من الشباب في الانضمام إليه، بعد حل التشكيلات المسلحة.

إن الأوضاع السائدة في مدينتي طرابلس وبنغازي قد أجبرت مجلس النواب على الاجتماع بعيداً عن المدينتين، بدون مخالفة للإعلان الدستوري الذي ينص على أن مقر مجلس النواب في مدينة بنغازي ويجوز له، ويجوز له، الاجتماع في أي مدينة أخرى. إن من واجب المجتمع الدولي مساعدة مجلس النواب والحكومة الليبية في استعادة بسط سلطة الدولة وسيادتها على جميع الأراضي الليبية، من خلال محاربة الإرهاب، وتسريح وإدماج المجموعات المسلحة. ونحن نرحب بالدور الذي تقوم به دول الحوار في مساعدة السلطات الليبية على استعادة الأمن والاستقرار، ونثني على نتائج اجتماع وزراء خارجية دول الحوار الذي عقد بالقاهرة يوم ٢٥ آب/أغسطس الجاري، ودعا في بيانه الختامي، من بين أمور أخرى، إلى ما يلي:

والاستقرار وإبعاد شبح الخوف والإرهاب عن المواطنين وتمكينهم من التعبير عن آرائهم بكل حرية دون اتهامهم بالانحياز لأي طرف أو قتلهم أو اختطافهم أو تعذيبهم. فهذه هي الممارسات السائدة حاليا من جانب الجماعات المسلحة ضد المثقفين والناشطين السياسيين والحقوقيين والإعلاميين الذين فرّ أغلبهم خارج البلاد بسبب التهديد، وتم اغتيال واختطاف العديد منهم دون معرفة الفاعل.

أخيرا، أقول إن هناك انتكاسة شديدة في حرية التعبير في ليبيا بسبب تغوّل الجماعات المسلحة وغياب قوة إنفاذ القانون ونأمل أن يرجع الجميع إلى العقل وأن يغلبوا المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُحْتِثْ ممثل ليبيا على الانتهاء من بيانه بسرعة.

السيد الدباشي (ليبيا): ... حسنا، الأمر لن يستغرق سوى دقيقتين. سادسا، تقديم المساعدة للحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار وفق برنامج متكامل ووقف كافة الأنشطة غير المشروعة للتهريب بكافة أنواعه.

سابعا، توفير آلية تتضمن تدابير عقابية متدرجة يتم اللجوء إليها في حالات عدم الامتثال، بما في ذلك فرض جزاءات موجهة ضد الأفراد والجماعات الذين تثبت مسؤوليتهم عن عرقلة مسار العملية السياسية وتحقيق الاستقرار.

إن القرار الذي اتخذته المجلس منذ قليل خطوة جيدة ويوجه رسالة واضحة للأطراف المتقاتلة. ومع ذلك، فإن الشعب الليبي ينتظر انخراطا إيجابيا فاعلا من المجتمع الدولي وفقا للخطة التي أقرها مجلس النواب والحكومة، والتي أحلتها إليكم يوم أمس وطلبت توزيعها كوثيقة رسمية، لإعادة الأمن